المالكي يدفع باتجاه نقطة الغليان وخصومه يتهمونه بالدكتاتورية

فيما مضى كان العراق في خضم أزمة سياسية مستمرة، أما اليوم فإن السيد نوري المالكي يدفع بالأمور إلى نقطة الغليان. كتب المراسل محمد علي الهريسي يقول: "إن الفصائل السياسية الرئيسية اتهمت رئيس الوزراء بالتحول إلى الدكتاتورية بعد اعتقال رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري، وهي تهمة أنكرها رئيس الوزراء يوم السبت الماضي". من جانبه امتدح مارتن كوبلر، المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وناقش أهمية انتخابات مجالس المحافظات القادمة التي ستجري العام القادم . لذا فإن أنباء اعتقال رئيس المفوضية فرج الحيدري وعضو المفوضية كريم التميمي كانت مفزعة وتنبأ بالخطر.

إحدى الانتخابات

نوري المالكي

فرج الحيدري

□ **ترجمة المدى**

نشرت صحيفة المدى أن مقتدى الصدر قد أعلن السبت الماضي أن الاعتقالات توضح أن نوري المالكي ربما يحاول تأخير الانتخابات أو إلغاءها ، حيث أوضح الصدر أن الاعتقال يجب أن يبنى على الدليل وليس وفق نزوة رئيس الوزراء ويجب أن لا يحصل ذلك على خلفية أن المالكي يرغب بـ " تأجيل الانتخابات أو الدعوة إليها". من جانبها لم تبذل المحكمة ، التي يسيطر عليها المالكي، أي جهد للتظاهر بأنها محايدة أو عادلة. هذه المنظومة القضائية هي بمثابة كابوس، ومن الضروري المطالبة بتبديلها لكن من المحزن جدا أن ترفض الصحافة الغربية ذلك. يوم أمس الأول أعلن مجلس القضاء الأعلى أن فرج الحيدري قد استخدم أموال إسكان اللاجئين لشراء قطع أراض ، وانه سيواجه سبع سنوات من السجن عن هذا الفعل. هذا ليس قضاء، فالقضاء يستمع إلى الأدلة في جلسة محاكمة ومن ثم يصل إلى استنتاجات، كما أن القضاء لا يصرح بشيء قبل إجراء محاكمة تبيّن أن شخصا ما مذنب وسيتم سجنه. أما إذا صدر القرار قبل أية محاكمة فلا حاجة لإجرائها. هذه ليست عدالة ولا تعكس الدستور العراقي الذي يصر على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته .

إذا لم يكن هناك قضاء محايد يستمع إلى الأدلة والادعاءات والادعاءات المقابلة ثم يصل إلى استنتاج مبني على الحقائق المقدمة، فلا يمكن أن يكون هذا قضاء أبدا ، وإنما قضاء ينفذ أهواء نوري المالكي.

الصحافة الغربية لم تدع إلى تبديل القضاء عندما عقد القضاء نفسه مؤتمرا صحفيا – من تسعة قضاة – لإعلان أن نائب الرئيس طارق الهاشمي مذنب بجريمة الإرهاب. ورفضت الصحافة الغربية أن تذكر أن المؤتمر الصحفي اثبت أن الهاشمي كان على حق بأنه لن ينال محاكمة عادلة. القضاء لا يمكن أن يعلن أن المتهم مذنب قبل إجراء المحاكمة. كان على الصحافة الغربية ليس فقط التنديد بهؤلاء القضاة المستبدين وإنما كان عليها أيضا أن تدعو البرلمان العراقي إلى اتهامهم وإقالتهم من مناصبهم. إنهم يرفضون بوضوح العمل وفق الدستور. يجب استدعاء هؤلاء القضاة أمام البرلمان ومساءلتهم ما الذي يزعجهم في المادة ١٩ من الدستور والتي يقول بندها الخامس "المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، وإن المتهم لا يحاكم على نفس الجريمة مرة ثانية إذا سبق أن تمت تبرئته منها ما لم يظهر دليل جديد " . يجب سؤالهم " ألا تفهمون ما يعني ذلك ؟" فإذا ادعوا أنهم يفهمونه فيجب سؤالهم " لماذا لم تعملوا به إذن ؟" .

في اغلب البلدان لا يعقد القضاة مؤتمرات صحفية ، وبالتأكيد لا يفعلون ذلك قبل إجراء محاكمة ليعلنوا أن المتهم مذنب. حتى أكثر الأنظمة القمعية لا تفعل ذلك ، إلا أن جهل وغباء القضاة في بغداد يكشف للعالم كله أنهم فاسدون ويرفضون العمل وفق دستورهم وأنهم غير قادرين على شيء آخر غير ما يأمرهم به المالكي.

إن كان العراق مولعا بالإعدامات، فربما حان الوقت ليصطف "القضاة" الذين لا يعملون بالدستور. إن كانت الإعدامات هي وسيلة التعامل مع الشعب العراقي، فيجب أن تكون هي الوسيلة للتعامل مع المسؤولين العراقيين الذين حنثوا بالقسم الذي اقسموه تجاه الدستور.

لكن أن نتوقع التحرك من الصحافة الغربية هو مثل أن نتوقع الوقوف من شخص بلا عمود فقري. يقول عضو القائمة العراقية حيدر الملا " عندما يتم استهداف رئيس المفوضية المستقلة للانتخابات فإن هذا يمثل رسالة من الشخص الذي يستهدفه بأنه فوق القانون وفوق العملية السياسية . الشخص الذي يقف وراء هذا هو رئيس ائتلاف دولة القانون (المالكي) لأنه يريد أن يقول إما أن تقوموا بتزوير الانتخابات أو انه سيستخدم صلاحياته للانتقام من المفوضية. هذا الاعتقال هو دليل على أن القضاء قد أصبح أداة طيعة بيد السيد المالكي". اليوم نتخطى مرحلة ولادة الدكتاتورية وننتقل إلى مرحلة تنامي الدكتاتورية على يدي رئيس الوزراء.

هذا يذكرنا كيف أن المالكي قد اقسم على إصدار مذكرة اعتقال بحق الهاشمي وطالب بسحب الثقة من نائبه صالح المطلك ، إلا أن شبكات الإذاعة والتلفاز الأميركية قد تجاهلت ذلك . من العجيب أن الاميركان ما زالوا يتبجحون بـ " الخروج المجيد للقوات الأميركية من العراق".

عن : نيويورك تايمز

عالم آخر

■ سرمد الطائي

١٠ عوائق تعرقل كبار مسؤولينا

تقرير مفيد جدا افرجت عنه وزارة التخطيط مؤخرا وضع بين ايدينا معلومات مهمة عن البلاد، لكنه انهمك في ذكر معلومات عن الشعب، ولم يتطرق الى "الاوضاع الحرجة" لكبار مسؤولينا واولادهم ايضا، والتي تثير قلقنا على طموحاتهم وتطلعاتهم لخدمتنا. وحتى تصدر الوزارة تقريرا مفصلا عن وضع اخواننا من كبار المسؤولين، يمكن ان نضع بين ايديها الحقائق التالية، اذ ليس من الاخلاق ان نهتم بوضع الشعب ولا نذكر وضع المسؤولين الاحباء.

فقد شهد العراق الجديد اكبر عملية تضخم في طواقم كبار المسؤولين مدنيا وعسكريا، حسب مسؤول رفيع كان يحدثني مؤخرا. ذلك ان المسؤوليات تضخمت فتضخم المسؤولون تبعا لذلك وتضخمت حماياتهم ورواتبهم وايفاداتهم وفواتيرهم ومنازلهم والرقع الجغرافية التي يحتلونها على شواطئ دجلة والفرات. وعلى قدر اهل العزم وعددهم، تأتي العزائم.

لكن علينا الاعتراف بأن مسؤولينا ورغم كثرة عددهم اللافتة، يواجهون عوائق كثيرة في تقديم الخدمات للجمهور، وسأذكر منها ما يلي. اولا: رغم ازدياد عدد مسؤولينا الكبار مدنيا وعسكريا بشكل كبير جدا، الا انهم يحكمون حاليا بلدا يشهد نقصا كبيرا في الكفاءات والخبرات لمختلف المجالات. وخلال لقاءات مع مسؤولين في وزارات النفط والتخطيط والصحة، اجمع هؤلاء على ان اهم الخبراء في مؤسساتهم قد هاجروا منذ تسعينات صدام حسين الطاحنة. وعلى سبيل المثال فإنه لم يبق في العراق سوى ٥ بين اهم ٢٠ جراح قلب عراقي. كما ان ٩٠ في المائة من خبراء وزارة التخطيط وهي عقل الدولة المدبر، قد تركوا البلاد وعجزت الحكومة عن ارجاعهم. وكيف سينجح المسؤول في الانجاز حين يرفض الخبراء العودة؟

وهكذا حاول كبار المسؤولين تعويض الكفاءات الهاربة فتسلحوا بأقصى طاقاتهم الممكنة وشمروا عن سواعدهم لبناء البلاد بدلا عن الكفاءات والخبرات المهاجرة، فإنما الاعمال بالنيات لا بالخبرات. لكن معظم المسؤولين ظلوا بلا منجز حقيقي، لان يد الارهاب عطلت الجزء الاكبر من عجلة الحياة ومنعت مسؤولينا من اداء مهامهم على الوجه المطلوب، وهذا ثاني سبب يعرقل مسؤولينا.

وظل معظم مسؤولينا بلا منجز حقيقي، رغم السفرات الكثيرة التي قاموا بها الى الخارج لجذب الشركات الكبرى للعمل هنا، والسبب ان الفساد بين صغار الموظفين العراقيين شوه سمعة كبار المسؤولين، ومنع الشركات الاجنبية من المجيء إلينا والعمل مع كبار مسؤولينا لادارة عجلة البناء، وهذا ثالث الاسباب. وإذا نزل البلاء عم الصالح والطالح.

واليكم السبب الرابع، فقد ظل معظم مسؤولينا بلا منجز حقيقي رغم كل الايفادات التي قبضوا ثمنها، اذ فشلوا في المجيء بخبراء اجانب لاصلاح الوضع الاداري البدائي، لاننا كشعب وبسبب الفقر والتخلف والعنف، عكسنا صورة سيئة لبلادنا جعلت الخبراء الاجانب يكرهون المجيء للعمل معنا. اما السبب الخامس فهو ان دول الجوار "المعادية للعملية السياسية" تتآمر على جهود مسؤولينا وتنافسنا على الخبراء الاجانب وتقدم لهم مغريات متنوعة وجذابة لا يستطيع كبار مسؤولينا تقديمها للاجانب في العراق الجريح.

واستنادا لتقرير وزارة التخطيط فهناك سبب سادس يمنع مسؤولينا من خدمتنا بصورة صحيحة، رغم كل استعداداتهم لخدمتنا وذهابهم صباحا ومساء عبر الشوارع الخطرة وحركتهم الصعبة بين سياراتنا وما يبذله حماياتهم من جهود مشكورة اثناء زعيقهم في وجوهنا. فكما ان كبار مسؤولينا يتزايدون عدديا بطريقة لافتة، فإن وزارة التخطيط تقول ان نفوس العراق تتزايد بطريقة لافتة وقد زادت مليونين ونصف المليون نسمة قبل ايام، وهكذا فقد تكاثرنا كثيرا وبات من الصعب على مسؤولينا رغم اصرارهم على خدمتنا، ان يديرونا بطريقة تليق بطموحاتهم الخيرة لشعبنا وجماهيرنا. وتقرير وزارة التخطيط يعني منطقيا ان نمونا السكاني سيشكل معضلة ليس لكبار مسؤولينا وحسب، بل ولاولاد مسؤولينا الذين سيخلفونهم في المسؤولية بالتأكيد وسيكونون جديرين بها في الغالب، خلال السنوات العشرة المقبلة.

وكان الله في عون اولاد كبار مسؤولينا عام ٢٠٢٢، اذ ستنجح يومها خطط كبار مسؤولينا لانتاج ١١ ألف ميغاواط كهرباء، ولكن نفوسنا ستكون يومها ٤٤ مليون نسمة ولن تكفي الكهرباء التي ناضل من اجل توفيرها المسؤولون الاوائل والاباء المؤسسون للعراق الجديد، وسيكون على الاولاد ان يكملوا ما قام به الاباء. وهذه ٦ اسباب تعرقل مسؤولينا، اما الاربعة الاخرى فعلى القارئ ان يكتشفها بنفسه، فليس كل ما يعلم يقال.

الإسلاميون يتجهون إلى أسلمة الدولة

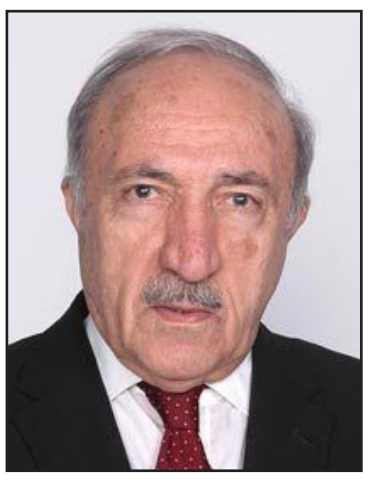

□ **بغداد / المدى**

انتقد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان أمس منح صلاحية النقض لفقهاء الدين ضمن قانون المحكمة الاتحادية، وفي حين اعتبر أن الإسلاميين يتجهون نحو أسلمة الدولة بوضع هذه الفقرة بمسودة القانون، أكد أن تحالفه لن يصوت عليه بصيغته الحالية.

وقال عثمان في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "بعض الإسلاميين وخاصة في المجلس الأعلى وضعوا فقرة في قانون المحكمة الاتحادية تنص على أحقية ثلاثة فقهاء أن ينقضوا أي قانون تصدره المحكمة"، مشيرا إلى أن "هذه الفقرة في مسودة القانون غير متفق عليها داخل اللجنة القانونية، ولن يصوت عليها الكرد وبعض الكتل الأخرى".

ولفت عثمان إلى أن "الدستور يؤكد أن أي قانون يشرع يجب أن لا يعارض الدين الإسلامي، وأن لا يعارض الحريات العامة"، معتبرا أن "الإسلاميين يتجهون نحو الأسلمة على الرغم من أن الحكم في العراق غير إسلامي"، مؤكدا أن "مسودة القانون لن يتم تمريرها في حال إدراج هذه الفقرة ضمنه".

ونص قانون المحكمة الاتحادية على أن يتكون أعضاؤها من عدد من القضاة، وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقهاء في القانون.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي طالب، في الرابع من نيسان ٢٠١١، أي قبل عام، مجلس النواب بالتريث في تشريع خمسة قوانين مهمة هي قانون مجلس القضاء الأعلى وقانون المحكمة الاتحادية وقانون ديوان الرقابة المالية وقانون المفتشين العموميين وقانون هيئة النزاهة، فيما رفض رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي طلب المالكي، مؤكدا سعي البرلمان لتشريع تلك القوانين بأسرع وقت ممكن لإبعاد القضاء عن التأثيرات السياسية ومكافحة الفساد، فيما أعلن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي ، في ١٢ كانون الأول ٢٠١١ أن البرلمان سيصوت في جلسته التاسعة من الفصل التشريع الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت في ١٣ كانون الثاني على تسعة قوانين مهمة، مشيرا إلى أن قانون المحكمة الاتحادية سيكون أول القوانين التي يتم التصويت عليها.

العراقية تحذر من استمرار استهداف الهيئات المستقلة

□ **بغداد / المدى**

حذرت القائمة العراقية من استمرار استهداف الهيئات والمفوضيات المستقلة وإخضاعها لجهات حزبية وسياسية .

وذكر بيان لائتلاف العراقية حصلت المدى على نسخة منه أمس إن " ائتلاف العراقية يحذر من استمرار استهداف الهيئات والمفوضيات المستقلة وفي مقدمتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة والبنك المركزي، والذي يراد منه إخضاعها حزبياً وسياسيا لصالح جهة معينة ". وأضاف " وبالرغم من إطلاق سراح رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري والعضو فيها كريم التميمي الذي لاقى ترحيباً من قبل ائتلاف العراقية، إلا أن الخطر لا يزال قائماً بسبب عشرات الدعاوى الكيدية ضدهما وضد آخرين في المفوضية، مما يثير مخاوف جدية حول تجاوز استحقاق انتخابي قادم، والقفز على الإرادة الوطنية والجماهيرية ".

وتابع البيان أن " استهداف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جاء متزامناً مع جملة من الضغوط التي أدت إلى استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي واستمرار استهداف استقلالية البنك المركزي ومحافظه سنان الشبيبي " . وبين " لقد كان للمواقف والتصريحات المسؤولة للقيادات السياسية ولاسيما رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وآخرون الأثر الفعال في التصدي للهجمة على الهيئات المستقلة، ومن هنا يدعو ائتلاف العراقية إلى استمرار الضغط للدفاع عن استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والهيئات المستقلة الأخرى، من اجل بناء عراق ديمقراطي مدني يحفظ حقوق وتطلعات المواطنين". يشار إلى أن السلطات الأمنية أفرجت أول من أمس الأحد عن رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحالي فرج الحيدري والعضو فيها كريم التميمي من التوقيف بقرار من قاضي التحقيق بكفالة مالية من احد مراكز الشرطة بعد ثلاثة أيام من اعتقالهما على خلفية تهم تتعلق بالفساد بحسب مصدر في المفوضية. واثأر اعتقال الحيدري والتميمي ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية وقد عد المعارضون للحكومة أن وراء اعتقالهما أهدافا سياسية.

القائمة العراقية

تقرير: بإمكان أميركا إعادة العراق إلى المسار الديمقراطي

□ **بغداد / المدى**

نشر موقع "بلومبرغ" الأميركي تقريراً تناول فيه "المسار غير الديمقراطي الذي يسير فيه العراق".

واعتبر التقرير الأميركي أن "الولايات المتحدة ما زال بإمكانها مساعدة هذا البلد وتحريره من قبضة رئيس الوزراء نوري المالكي الذي تقوم حكومته بإصدار قوانين ضد الحريات العامة".

وذكر التقرير بمذكرة التوقيف التي أطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي بحق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بـ"تهم قتل ملفقة" بحسب ما وصفها الموقع الأميركي.

واتهم التقرير المالكي بالسعي طوال الوقت في إيجاد ما يثير القلق والتوتر. وأشار إلى "عدد من القوانين المتعلقة بوسائل الاتصال وتنظيم الأحزاب السياسية والجمعيات"، معتبراً أنها "تعرقل بشكل غير معقول حرية التعبير".

وتابع التقرير أن من تلك القوانين "مشروع قانون يتعلق بالإنترنت يقضي بالسجن المؤبد ودفع غرامات كبيرة ضد ما يعتبره نشر معلومات وتخطيط وتنفيذ أعمال إرهابية، وهو أمر يبدو معقولا، ولكن السيئ في الأمر هو أن هذا القانون بإمكانه أن يشمل مقالات تتعلق بحرية التعبير على المواقع الإلكترونية".

من ناحية أخرى، يعرب التقرير الأميركي عن مخاوف من "عدم وجود قوات أميركية داخل العراق، الأمر الذي من شأنه أن يضع هذا البلد تحت السيطرة الإيرانية".

وتابع أن الولايات المتحدة "لا يزال لديها الفرصة لتوجيه المالكي والتأثير عليه، ودفع الأطراف العراقية للقبول بحلول وسط من خلال عملية مصالحة وطنية". وأضاف أن "الولايات المتحدة تستطيع أن تفعل المزيد لدعم الجهات الفاعلة غير الحكومية التي يمكن أن تساعد في توجيه العراق نحو نموذج ديمقراطي كأن تقوم مثلا بدعم المنظمات غير الحكومية التي باتت غالبا ما تعتمد على الحكومات للحصول على تمويل، وذلك بهدف نقل العراق إلى الحياة الديمقراطية".